S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/138
18 February 1997
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لزائير لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه البلاغ الذي أصدرته حكومة جمهورية زائير في كنشاسا إثر البيان الذي أصدره المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة في أعقاب اجتماع هذا الأخير بكم وبالأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بشأن حالة اللاجئين في منطقة تينجي تينجي، في الأراضي الزائيرية.

وقد تلقيت تعليمات بأن أوجه انتباه سعادتكم وانتباه أعضاء مجلس الأمن إلى النقطة الثالثة من بلاغ حكومتي، وبأن أرجوكم القيام بما تقتضيه الحالة.

وأرجوكم التفضل بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) القائم بالأعمال المؤقت
لوكابو كابوجي نزاجي
الوزير المفوض
الممثل الدائم المساعد

180297 180297 97-04230

المرفق

بلاغ صادر عن حكومة جمهورية زائير بتاريخ
١٦ شباط/فبراير ١٩٩٧

أولا - اطلعت حكومة جمهورية زائير باستغراب على البيان الذي أصدره المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة بشأن اللاجئين الموجودين في تينجي - تينجي، لا سيما:

١ - النداء الذي اصدره إلى جميع الأطراف لكي تكف عن تحويل مخيمات اللاجئين إلى قاعدة مسلحة، وأن تكفل أمن جميع اللاجئين وجميع الأفراد القائمين بالمساعدة الإنسانية؛

٢ - الإعراب عن الأمل في أن يتمكن زعماء المنطقة من إقناع المتحاربين بقبول وقف إطلاق النار وباعطاء الوقت اللازم لاستئناف المفاوضات.

ثانيا - تود حكومة جمهورية زائير تقديم الإيضاحات التالية:

١ - تتمثل استراتيجية المعتدين على زائير، وهم رواندا وأوغندا وبوروندي، في تصدير النزاع القائم بين الفئتين الإثنيتين، التوتسي والهوتو، إلى إقليم زائير، وفي القضاء على اللاجئين الهوتو فوق الأرض الزائيرية، بدعوى ارتكابهم جريمة الإبادة الجماعية.

٢ - وهذا يفسر ليس فقط الهجمات التي شنتها الجيوش النظامية لهذه البلدان على مخيمات اللاجئين في كيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية في إقليم زائير وإنما أيضا المقابر الجماعية التي اكتشفت في:

- موغونغا، في منطقة كاتيندو في غوما: ٣ ٠٠٠ شخص؛
- كاتالي، على الطريق المؤدية إلى روتشورو: ٥٠٠ شخص؛
- شيمانغا، في منطقة والونغو: ٥٠٠ شخص؛
- كاشوشا، في منطقة كاباري: ٦٠٠ شخص؛
- كاهيندو، على الطريق المؤدية إلى روتشورو: ١٠٠ شخص.

٣ - إلى يومنا هذا، لم يرد المجتمع الدولي الفعل، لا عن طريق الأمم المتحدة ولا عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي من مهامها الحماية الدولية للاجئين، لا فيما

يتعلق بالهجمات التي شنتها الجيوش النظامية لراوندا وأوغندا على مخيمات اللاجئين، ولا فيما يتصل بالمقابر الجماعية، ولا فيما يتعلق بعمليات القضاء المنتظمة على اللاجئين الهوتو، التي أصبح يعرفها الجميع (انظر صحيفة De Standaard بتاريخ ٨-٩ شباط/فبراير ١٩٩٧).

٤ - منذ الهجوم على مخيمات اللاجئين، ورفض نشر القوة المتعددة الجنسيات، لم تعد حكومة جمهورية زائير تقبل في إقليمها، لا إعادة إنشاء مخيمات اللاجئين القديمة، ولا إنشاء مخيمات لاجئين جديدة.

ولذلك لا توجد مخيمات للاجئين في تينجي - تينجي وإنما تجمّع للاجئين ولأشخاص مشردين ولسكان مدنيين منكوبين هاربين من الحرب.

أما فيما يتعلق بما ذكره المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة من تسليح لهذا المخيم، فإن حكومة جمهورية زائير تؤكد أنها لا تجنّد جنودا سابقين أو غيرهم من المليشيات الرواندية وأنها لا تسلّح اللاجئين الهائمين ولا الجنود السابقين وأفراد المليشيات المشتتين في الطبيعة إثر الهجمات على مخيماتهم.

٥ - تؤكد حكومة جمهورية زائير أنه إذا كان لا يزال يوجد لاجئون روانديون، وجنود سابقون وأفراد ميليشيات روانديون على أرض زائير، فلأن الأمم المتحدة لم تقبل نقل القوات المسلحة الرواندية سابقا والمليشيات نحو كونغولو في شابا، ولوكاندو، ومانيما، وإيريبو على خط الاستواء، مثلما طلبت حكومة زائير آنذاك، من جهة، ولأن الأمم المتحدة لم تتمكن من فرض تطبيق واحترام قرار مجلس الأمن ١٠٨٠ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بشأن نشر القوة المتعددة الجنسيات التي كان من المفروض أن تؤمن ممرات إنسانية لعودة جميع اللاجئين إلى مواطنهم، من جهة ثانية.

٦ - مما يثير استغراب حكومة جمهورية زائير التي لم تعد تميز بين اللاجئين المدنيين، وعناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة، وأفراد ميليشيات، انتراهاموي ألا يكون المتحدث باسم الأمين العام منشغلا إلا بأمن اللاجئين وأفراد المساعدة الإنسانية وليس أيضا بمصير الزائيريين المشردين والسكان المنكوبين.

ان هذه المعاملة التمييزية تتنافى مع مهام الأمم المتحدة عموما، ومهام مفوضية شؤون اللاجئين بشكل خاص.

٧ - إن الخبرة المكتسبة من حروب الغزو في منطقة البحيرات الكبرى تثبت أن وقف إطلاق النار الذي طُلب من متحاربين غير محددين من شأنه عموما أن يضفي صبغة شرعية على

العدوان وأن يحول حرب غزو إلى حرب أهلية، لتتسنى، داخل البلد، زعزعة استقرار النظام السياسي المستهدف.

ولذلك فإنه ليس بوسع حكومة جمهورية زائير أن تقبل وقف إطلاق نار بين متحاربين غير محددين في الوقت الذي أصبح معروفا لدى الجميع أن زائير هي ضحية العدوان، وأن بحوزة عدة بلدان في العالم، لا سيما أعضاء مجلس الأمن، أدلة على هذا العدوان.

والمشكلة المطروحة هنا هي استخلاص جميع نتائج هذا العدوان.

٨ - كل وقف لاطلاق النار بين حكومة جمهورية زائير والجيوش النظامية لأوغندا ورواندا وبوروندي، ينبغي أن يصحبه سحب فوري لجميع القوات الأجنبية، مثلما ورد في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ (انظر S/PRST/1997/6).

وحكومة جمهورية زائير تأسف أيضا لأن أوغندا ورواندا لم تردا، إلى حد هذا اليوم، على بيان رئيس مجلس الأمن الذي دعاهما إلى سحب جيوشهما من إقليم زائير. بل إن الحكومة تلاحظ أن هذين البلدين يواصلان عدوانهما.

٩ - تعتبر حكومة جمهورية زائير أن البيان الذي أصدره المتحدث باسم الأمين العام في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ يتعارض مع بيان رئيس مجلس الأمن المشار إليه أعلاه.

١٠ - إن طلب وقف إطلاق النار من متحاربين غير محددين أن يعطوا "الوقت اللازم لاستئناف المفاوضات" يفترض حدوث مفاوضات سابقة.

إن حكومة جمهورية زائير ليست طرفا في أي مفاوضات، ولم تدخل في أي مفاوضات إلى حد اليوم مع أي كان، وتؤكد من جديد أن سيادتها الوطنية، وسلامتها الإقليمية، وحرمة حدودها، ومشكلة الجنسية هي مشاكل سياسة داخلية، لا تقبل أي تدخل خارجي وليست موضع تفاوض.

١١ - توجه حكومة جمهورية زائير انتباه المجتمع الدولي إلى أن البيان الذي أصدره المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة أتاح الفرصة لتوجيه إنذار أخير يثبت أن التمرد الزائيري المزعوم ليس في الحقيقة سوى مجموعة من الجلادين التوتسي الذين يمارسون سياسة القضاء على اللاجئين الهوتو على الأرض الزائيرية.

ثالثا - ولذلك فإن حكومة جمهورية زائير تطلب من مجلس الأمن ما يلي:

- عقد جلسة فورية للنظر في شكواها ضد أوغندا ورواندا، على ضوء جميع العناصر التي بحوزتها، بما في ذلك تقرير المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، في أعقاب الجولة التي قام بها في منطقة البحيرات الكبرى، بغية اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تضع حدا للعدوان الذي يقترفه هذان البلدان ضد زائير؛

- إدانة العدوان الذي تتعرض له زائير إدانة شديدة اللهجة؛

- الأمر بإجلاء الجيوش الأجنبية عن الإقليم الزائيري؛

- إنشاء ما يلزم من آليات لمراقبة ذلك؛

- إتخاذ التدابير المناسبة لوضع حد لتقتيل اللاجئين الهوتو في إقليم زائير، لكي لا يحمّل القائمون به اليوم جمهورية زائير مسؤولية ذلك غدا؛

- إخراج جميع اللاجئين الروانديين وأفراد القوات المسلحة الرواندية السابقين وأفراد ميليشيات انتراهاموي من إقليم زائير.

رابعا - تأسف حكومة جمهورية زائير لأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لم تقم، بعد الزيارة الخاطفة التي أدتها السيدة ساداكو أوغاتا، المفوضة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بلفت انتباه الأمين العام والمجتمع الدولي إلى خطر الإبادة الذي يواجهه اللاجئون الروانديون، في الوقت الذي يعرف فيه الجميع محاولة الجيوش المعتدية تطويق اللاجئين في كاتشونغو وشابوندا في كيفو الجنوبية للقضاء عليهم.

ومما يزيد من قلق الحكومة بسبب هذا الموقف، أن مفوضية شؤون اللاجئين، وهي الأساس الذي يستند إليه بيان المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، ساندت منذ بضعة أشهر فقط بيانات تحدثت عن عودة جميع اللاجئين إلى بلدانهم، وأصبحت اليوم تقبل الأمر الواقع المتمثل في وجود لاجئين روانديين في جمهورية زائير.

إن هذا الكيل بمكيالين هو الذي يسهم في زيادة الفوضى ويزيد من خطورة حالة اللاجئين والأشخاص المشردين في شرق زائير.

(توقيع) جيرار كاماندا واكامندا
نائب رئيس الوزراء
وزير الخارجية

- - - - -